

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية
أوت 2023



ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية



الفهرس

ديباجة

1- الأسس الأخلاقية

1.1- الحرية الأكademie

2.1- احترام الحرم الجامعي

3.1- وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي

4.1- المسؤولية والكفاءة

5.1- النزاهة والأمانة

6.1- الاحترام المتبادل

7.1- الأخلاقيات الرقمية

2- قواعد الآداب

1.2- الأساتذة- الباحثون والباحثون الدائمون في القطاعين العمومي والخاص

2.2- الموظفون الإداريون والتكنيون وأعوان المصالح بالوزارة والمؤسسات تحت الوصاية

3.2- الطلبة

3- الأخطاء والعقوبات

1.3- موظفو القطاع العام

1.1.3- الموظفون الدائمون

2.1.3- الأعوان المتعاقدون

2.3- موظفو المؤسسات الخاصة

3.3- الطلبة

4- التّوقيعات

5- التعهدات

1.5- نموذج رقم 1 (خاص بالموظفين)

2.5- نموذج رقم 2 (خاص الطلبة)



ديباجة

يقر الإجماع العالمي حول دور المؤسسة الجامعية ووظائفها ومهامها "أن هناك ثلاثة أشياء تدرج تحت نشاط الجامعات، وهي التدريس والبحث وخدمة المجتمع". لقد أوضح الإعلان العالمي لليونيسكو الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1998، والمصدق عليه سنة 2009 هذه المهام الأساسية بشكل مفصل.

من المفيد الملاحظة، بعد التذكير "بمهام ووظائف التعليم العالي"، أن هذا الإعلان العالمي يوصي على الفور مؤسسات التعليم العالي والأسرة الجامعية بما يلي:

- أ- "... إخضاع جميع أنشطتها لمتطلبات الأخلاق والصرامة العلمية والفكرية؛
- ب- القدرة على التعبير عن أنفسها بشأن المشكلات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية في استقلالية ومسؤولية كاملة، وممارسة نوع من السلطة الفكرية التي يحتاجها المجتمع لمساعدته على التفكير والفهم والعمل؛ (...).
- ج - التمتع، بالحرية الأكademie والاستقلال الذاتي، دون قيود، كمجموعة من الحقوق والواجبات، مع كونهم مسؤولين وخاضعين لمساءلة تجاه المجتمع."

ماذا يعني بالأخلاقيات والأداب؟

الأخلاقيات والأخلاق هي "... التفكير الذي يحلل عمل الإنسان فيما يتعلق بالقيم والمعايير الأخلاقية ويهتم بالشخص وروحه وبعلاقته بالشخص الآخر وبالمجتمع".
الأخلاق تحدد وتحفز الإجراءات من أجل أداء جيد.

الأداب والسلوكيات لها "... هدف عملي، هو أنها تعتمد، من أجل ممارسة مهنية معينة (...) إرساء دعامة مشتركة من القواعد والتوصيات والإجراءات (...)." . تهدف إلى تنظيم أنشطة المهنة وبالتالي تشكل مدونة لقواعد حسن السلوك التي تحدد الهوية المهنية.

يرجع التساؤل الأخلاقي في سياق الجامعة الجزائرية إلى التسعينات، والذي اتسم بالاضطرابات السياسية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، لم ينجح، مشروع مرسوم تم اقتراحه سنة 1993، لإنشاء مجلس للأداب وأخلاقيات المهنة الجامعية والذي كان من المقرر أن يرأسه وزير التعليم العالي، خلاف مدونة الأخلاقيات الطبية الصادر سنة 1992.

تم التأكيد بقوة على الحاجة إلى وضع ونشر ميثاق الأداب وأخلاقيات الجامعية في تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 2001. وفي عام 2004، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 180-04 المؤرخ في 23 جوان 2004، تم إنشاء المجلس الوطني للأداب وأخلاقيات المهنة الجامعية. و في أبريل من سنة 2010، وضع المجلس الوطني المذكور أعلاه ميثاقا للأداب وأخلاقيات المهنة الجامعية
لماذا ميثاق الأداب وأخلاقيات الجامعية؟

يهدف الميثاق إلى:

- "تمكين الأسرة الجامعية من تحمل مسؤولياتها في وظائفها ومهامها وأدوارها؛

- العمل الجماعي لبناء الثقة بين الأساتذة / الطلبة / الهيئات الإدارية وخاصة بين المؤسسة الجامعية ومحيطها".

يحدّث هذا الميثاق ذلك الذي صدر سنة 2010 وينطبق على الأسرة الجامعية في القطاعين العام أو الخاص وعلى جميع الفاعلين (الأساتذة / الباحثين، الأساتذة المشاركين أو الزائرين، الطلبة، المسؤولين الإداريين في الوزارة وفي المؤسسات الجامعية، الموظفين الإداريين، التقنيين والأعوان).



1- الأسس الأخلاقية

تكريراً لمبدأ الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، طبقاً لاحكام التعديل الدستوري لسنة 2020 والمنظومة القانونية ذات الصلة، وحرصاً منها على الانخراط بفعالية ضمن هذا المسعى، فإنه يجب على الجامعة، من خلال مهامها المتعددة (التدريس والبحث وخدمة المجتمع وتوفير الخدمات والخبرة)، تحديد واحترام قيمها الأخلاقية الأساسية والتي يجب على الأسرة الجامعية تطبيقها وحمايتها.

1.1- الحرية الأكademie

لا يمكن تصور نشاطات التعليم والبحث في الجامعة دون الحرية الأكademie التي تعتبر الركن الأساسي لهذه النشاطات، فهي تمارس في كنف احترام الغير والتحلي بالضمير المهني، تضمن التعبير عن الآراء النقدية بدون رقابة أو إكراه (المادتان 74 و 75 من دستور 2020)، فهي الحرية الهدافـة إلى المرئية العالمية لمؤسسات التعليم العالـي التي تثمر على انتاج بحثي ينشر في مجلـات محكمة معتمـدة، ولا ينحـاز بمخرجـاتها نحو عرض الرأـي الشخصـي والطـرح النـضـالي.

2.1- احترام الحرم الجامعي

تتطلب ممارسة الحرـيات الأكـademie الاحـترام الأمـثل للحرـم الجـامـعي، الـذـي تلتـزم الـدولـة بـضـمانـه.

يساهم كل أفراد الأسرة الجامعية، بسلوكـاتهمـ في تعـزيـزـ الحرـياتـ الجـامـعـيةـ بحيث يتم ضـمانـ خـصـوصـيـتهمـ وـحـصـانـتـهمـ. ويـمـتنـعـونـ عنـ تـفضـيلـ أوـ تـشـجـيعـ المـوـاـقـفـ والمـمارـسـاتـ الـتـيـ قدـ تـنـتـهـىـ بـمـبـادـئـ وـحـرـياتـ وـحـقـوقـ الجـامـعـةـ. بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ ، يـجـبـ عـلـيـهـمـ الـامـتنـاعـ عـنـ أيـ نـشـاطـ سـيـاسـيـ حـزـبيـ دـاـخـلـ كـلـ الفـضـاءـاتـ الجـامـعـيةـ.

3.1- وجوب التقييد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي
يقوم البحث وإمكانية التساؤل في المعرفة التي تنتجهما وتنقلها الجامعة على مبادئ أساسية هي البحث عن الحقيقة العلمية والفكر النقدي. كما تتطلب اشتراطات الحقيقة العلمية، الكفاءة والملاحظة النقدية للحقائق والتجربة والمواجهة واحترام وجهات النظر، والملاءمة وذكر المراجع، والصرامة الفكرية، والإبداع والابتكار.

4.1- المسؤولية والكفاءة:

إن مفهومي المسؤولية والكفاءة متكملاً ويتعرّزان بفضل تسيير المؤسسة الجامعية تسييراً قائماً على الديمقراطية والأخلاق، ويقتضيان فصل الكفاءات البيداغوجية والعلمية عن المسؤولية الإدارية، التي تمارس دائماً في خدمة التعليم والبحث. ويجب أن تخدم كفاءة الأساتذة وتعزز استقلالية الطلبة كمحترفين ومواطنين في المستقبل. كما ينبغي أن ترافق روح المسؤولية والكرامة، الأساتذة والباحثين أثناء ممارسة وظائفهم وكذلك بعد تقاعدهم

4.2- النزاهة والأمانة:

إن السعي لتحقيق الأمانة والنزاهة الناجمتين عن الكفاءة، تقتضيان من أفراد الأسرة الجامعية رفض الفساد بجميع أشكاله، والسرقات العلمية، وجميع حالات تضارب المصالح

تتجلى النزاهة أيضاً في الاستخدام الحكيم للأسرة الجامعية للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لها.

4.3- الاحترام المتبادل

يرتكز احترام الغير على احترام الذات. لذا يجب على أفراد الأسرة الجامعية الامتناع عن جميع أشكال العنف الرمزي والمادي واللفظي، والتحرش (الأخلاقي أو الجنسي)، والتمييز، والتحيز.

يتطلب التنوع الموجود مسبقاً في الجامعة وفي المجتمع التقدير وروح الانفتاح والتسامح، وهي الشروط التي لا غنى عنها للعيش معًا.



7.1- الأخلاقيات الرقمية

إن التطور المتتسارع الذي يشهده تنفيذ برامج الرقمنة في جميع مناحي الحياة، يملي على الأسرة الجامعية مواكبة الشروط المؤسسة للأخلاقيات الرقمية داخل القطاع. ولذلك فإنه يتوجب على جميع المؤسسات التابعة للقطاع توفير الشروط المادية والمعنوية لضمان الأساسيات التالية:

- إدارة الوصول إلى البيانات بطريقة تضمن منع التجاوزات مع الحفاظ على جودة الخدمة في حدود الموارد المخصصة.

- تأمين البيانات من خلال حماية الأنظمة الرقمية والبنية التحتية المستخدمين من الانتهاك والوصول غير المصرح به وغيرها من تهديدات الأمان السيبراني.

- ضمان احترام الخصوصية من خلال تعهد المؤسسة الجامعية بحماية سرية وسلامة البيانات الشخصية المتاحة من خلال استخدام وسائل الأمان المادية والمنطقية بحيث لا يتاح لأي طرف ثالث الوصول إلى البيانات الشخصية أو استخدامها لأي غرض كان إلا بعد موافقة المستخدم المعنى.

- حماية حقوق الملكية المادية أو المعنوية للمؤلف والمبتكر في استخدام منتجه.
- محاربة التحيز والتمييز الذي يمكن أن يحدث في التقنيات الرقمية، مثل الخوارزميات المتحيزية أو مجموعات البيانات المتحيزة.

- توفير وحماية التوقيع الإلكتروني الذي يعتبر سلطة ضمان التبادلات الإلكترونية وما يتطلبه من تحفيف للبرمجيات ومن ضمان يقظة تكنولوجية.

- المساهمة الفعالة في وضع أطر وآليات للحكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي من خلال المشاركة المؤسساتية في العمل على مواجهة جميع التحديات الأخلاقية والمعنوية والاجتماعية التي يطرحها الذكاء الاصطناعي كل يوم على الحياة الجامعية والبحثية

2- الآداب والقواعد الأخلاقية

1.2- حقوق الأساتذة الباحثين و الباحثين الدائمين في القطاعين العام والخاص
والتزاماتهم

1.2- الحقوق

يجب أن تضمن مؤسسات التعليم العالي الالتحاق بمهنة الأستاذ-الباحث والباحث، فقط، على أساس المؤهلات والخبرات الجامعية المطلوبة. كما يجب عليها اتخاذ جميع التدابير القادرة على ضمان أن يكون للأستاذ-الباحث والباحث الدائم، الذي يحترم مبادئ آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، الحق في التدريس وممارسة نشاطه دون أي تدخل. ولابد أن يعتمد، في جميع المسائل المتعلقة بتحديد وتفعيل برامج التعليم والبحث، والأنشطة شبه الجامعية، وتخصيص الموارد، في إطار التنظيم المعهول به، على آليات شفافة.

ويجب أن يستجيب الأستاذ الباحث أو الباحث الدائم لجميع مستلزمات الاحترام والفعالية إذا ما دُعي للقيام بوظائف إدارية.

تعتبر عمليات تقييم وتقدير أنشطة الأستاذ الباحث والباحث الدائم جزءاً لا يتجزأ من مسار منظومة التعليم والبحث في إطار عملية ضمان الجودة. ولابد أن يقتصر التقييم على معايير التقدير الأكاديمية لنشاطات التعليم والبحث، والنشاطات الاحترافية ذات العلاقة بالمؤسسات الجامعية والبحثية



يستفيد الأستاذ-الباحث والباحث الدائم من ظروف العمل المناسبة وكذلك الوسائل التعليمية والعلمية اللازمتين اللتان تسمح لهما بتكرير أنفسهما بالكامل لمهامهما، والحصول على الوقت اللازم للاستفادة من التكوين المستمر. يجب أن تتناسب المعاملة الممنوحة، وب مجرد تولي المهام، مع الأهمية التي توليهـا هذه الوظيفة التي تمارس في المجتمع لتكوين النخبة، وكذلك مع أهمية المسؤوليات بكافة أنواعها التي تقع على الأستاذ-الباحث والباحث.

2.1.2 الالتزامات

يجب أن يكون الأستاذ / الباحث مرجعاً من حيث الكفاءة والأخلاق والنزاهة والتسامح كما يجب أن يُجسد صورة جديرة بالجامعة والبحث العلمي. يجب عليه، أثناء ممارسة وظيفته، أن يتصرف بحرص، واجتهاد، وكفاءة، ونزاهة، واستقلالية، وولاء وحسن نية، من أجل المصلحة العليا للمؤسسات الجامعية والبحثية ولهذه الغاية ، يجب عليه:

- إظهار الضمير المهني والتفرغ في أداء واجباته وفي الحالات التي يجيز فيها القانون الجمع بين الأنشطة، يجب أن تكون الأولوية للمهنة الجامعية
- الامتناع عن أي نشاط تعليمي في أنظمة غير رسمية
- السعي للالتزام بالمعايير العالمية على أعلى مستوى ممكـن في أنشطته المهنية مع الحفاظ على حريته في العمل.
- توفير التعليم بالكفاءة نفسها التي تسمح بها الموارد التي توفرها مؤسسات التعليم العالي والبحث، مع تشجيع التبادل الحر للأفكار.
- عرض الأهداف البيداغوجية لمقررـه الدراسي بشكل واضح، مع احترام قواعد التدرج البيداغوجي، في إطار ثقافة ضمان الجودة.
- تحديث المعلومات من خلال اعتماد وضعية اليقظة العلمية.
- ممارسة التقييم الذاتي من أجل تحسين مهاراته.
- حظر جميع أشكال الدعاية والتلقين في تعليمه وكتاباته، حتى لا يسيء استخدام السلطة الممنوحة له من قبل المهنة.
- المساهمة في نشر المعرفة، التعلم والثقافة العلمية من أجل المساهمة في إشعاع الجامعة وفي تقدم المجتمع.
- تشجيع نشاطات الخبرة والاستشارة لإثراء دروسه وأبحاثه.
- الامتناع عن كل أشكال التمييز على أساس الجنس، أو الجنسية أو الانتماء الإثني، أو الوضع الاجتماعي، أو الانتماء الديني، أو الآراء السياسية أو الإعاقة والمرض.
- احترام سرية المصادر عند الضرورة.
- احترام عمل الزملاء والطلبة، وخاصة طلبة الدكتوراه، عن طريق الاستشهاد بالمصادر والامتناع عن أي شكل من أشكال السرقات العلمية.
- المساهمة في تنشيط الوظيفة وثقافة التقييم للنشاطات البيداغوجية والعلمية في كل المستويات.



التحلي بالإنصاف وعدم التحيز في التقييم المهني والأكاديمي لزملائه.

- تقييم آداء الطالب بشكل موضوعي وعادل.

- السهر على احترام سرية مضمون المداولات والنقاشات التي تدور في الهيئات التي يشارك فيها.

- الحذر والامتناع عن أي موقف قد يؤدي إلى تضارب في المصالح يضر بالمهنة، يُفهم على أنه "أي حالة تداخل بين المصلحة العامة أو الخاصة والمصالح الشخصية، والتي من المحتمل أن تؤثر على الممارسة المستقلة أو المحايدة أو الموضوعية للوظيفة".

- الامتناع عن استخدام وظيفته الأكاديمية وتحميل الجامعة المسؤلية من أجل أغراض شخصية بحثية.

- إدارة جميع الأموال الموكولة إليه بنزاهة في إطار الجامعة أو الأنشطة البحثية أو أي نشاط مهني آخر.

- يحظر إعاقة الأداء السليم للمؤسسة، ولا سيما إغلاق سبل الوصول إلى هيأكل التدريس والبحث.

- احترام حق جميع أفراد الأسرة الجامعية في الوصول إلى ممارسة أنشطتهم ووظائفهم.

- زيادة على ذلك، يجب عليه الظهور بهندام يليق باحترام مهنته.

2.2 حقوق الموظفين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح بالوزارة والمؤسسات والتزاماتهم

لا يعتبر الأستاذ الباحث (أو الباحث) والطالب العنصريين الفاعلين الوحيدين في الجامعة، بل يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالموظفين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح التابعين للوزارة والمؤسسات الجامعية الذين لديهم، بدورهم، حقوق ترافقها التزامات.

1.2.2 الحقوق

- يجب أن يعامل الموظفون الإداريون والتقنيون وأعوان المصالح بطريقة تضمن لهم الاحترام والتقدير والإنصاف على غرار باقي الأفراد الفاعلين في الأسرة الجامعية،

- يجب ألا يتعرض الموظفون الإداريون والتقنيون وأعوان المصالح لأية مضايقات ولا تمييز في عملهم،

- يستفيد الموظفون الإداريون والتقنيون وأعوان المصالح من الظروف الملائمة التي تسمح لهم بالقيام بمهامهم على أحسن وجه، وفي هذا الصدد يستفيدون من التكوين المتواصل والتحسين الدائم لمؤهلاتهم

- يحق للموظفين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح، أثناء عمليات التوظيف والتقييم والتعيينات والترقية، أن يحضوا بمعاملة موضوعية وغير متحيزة.



- يستفيدون من حماية الدولة في أو أثناء ممارسة مهامهم

2.2.2 الالتزامات

هؤلاء الموظفون مسؤولون عن ضمان سير العمل باستمرار وبانتظام لهيأكل ومؤسسات التعليم والبحث.

يجب عليهم أداء واجباتهم باحترافية.
هم مسؤولون عن قراراتهم وأفعالهم والاستخدام الحكيم للموارد والمعلومات المتاحة لهم.

يجب أن يمتنعوا عن أي تدخل أو تفاعل في الأعمال البيداغوجية والعلمية.
عليهم التحلّي بالحيادية والموضوعية.

يتخذ هؤلاء قراراتهم وفقاً للقواعد السارية، ويعاملون الجميع معاملةً عادلةً مع تجنب أي شكل من أشكال التمييز.

يؤدون عملهم بكل ولاء دون اعتبارات حزبية، ويجب أن يتصرّفوا بطريقة عادلة ونزيفة ويتجنبوا وضع أنفسهم في موقف يكونون فيه مدينين لأيّ شخص قد يؤثّر عليهم دون داعٍ في ممارسة وظائفهم، وأن يمتنعوا عن وضع أنفسهم في وضعية تضارب المصالح

يجب عليهم التحلّي بالمجاملة وحسن الاستماع والسرية واليقظة والتقدير والاجتهاد والسرعة في إنجاز مهمتهم.

وفي إطار تكريس ثقافة ضمان الجودة، يتبعن عليهم الالتزام بتحقيق الأهداف والأفاق المحددة لمشروع المؤسسة.

- يحظر إعاقة الأداء السليم للمؤسسة، ولا سيما إغلاق سبل الوصول إلى هيأكل التدريس والبحث.

- احترام حق جميع أفراد الأسرة الجامعية في الوصول إلى ممارسة أنشطتهم ووظائفهم.

- زيادة على ذلك، يجب عليه الظهور بهندام يليق باحترام مهنته.

4.2 حقوق الطالب في التعليم العالي والتزاماته

للطلاب الحق في أن يحظى بالاحترام والكرامة من قبل أعضاء الأسرة الجامعية يجب أن توفر للطالب كل الشروط الممكنة حتى يتسعى له الارتقاء بمستواه بطريقة متناسبة في مؤسسات التعليم العالي. وهكذا، فإن له حقوقاً لا تأخذ دلالاتها إلا إذا رافقها التحلّي بالمسؤولية التي تتجسد في عدد من الواجبات.

1.4.2 الحقوق

للطلاب الحق في المعلومات المتعلقة بهيكلة التكوين العالي الذي ينتمي إليه، وخاصة النظام الداخلي.



للطالب الحق في حرية التعبير والرأي، على أن يتم ذلك في إطار احترام التنظيمات التي تحكم سير المؤسسات الجامعية.

للطالب الحق في الأمان والنظافة والوقاية الصحية الالزامية في المؤسسات الجامعية وفي الإقامات الجامعية على حد سواء.

يجب عدم التمييز بين الطلبة، سواء كانوا مواطنين أو أجانب أو لاجئين، على أساس الجنس أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية أو العرق أو الأقلية أو الخلفية الاجتماعية أو المرض أو الإعاقة. كما يجب لا ي تعرض لأي تحرش نفسي (أخلاقي) أو جنسي.

للطالب الحق في تعليم وتأطير نوعي يستندان على طرق بيداغوجية حديثة ومكيفة.

للطالب في مرحلة ما بعد التدرج الحق في التكوين في البحث وبالبحث مع الاستفادة من وسائل الدعم

يجب أن يوضع في متناول الطالب برنامج التكوين و مختلف الوحدات التعليمية في بداية السنة الدراسية؛ ويجب أن تكون الدروس متاحة له على شكل منهج دراسي.

للطالب الحق في تقييم منصف وعادل وغير متحيز، كما له الحق في الطعن إذا ما أحس بإجحاف في حقه عند تصحيح امتحان معين.

يجب تسليم علامات الطالب مرفقة بالتصحيح النموذجي وسلم التنقيط الخاص بموضوع الامتحان. كما يجب تمكين الاطلاع على وثيقة الامتحان.

يحق للطالب الوصول للمكتبة ومركز الموارد للإعلام الآلي ولكل الوسائل المادية الالزامية لتكوين نوعي.

يختار الطالب ممثليه في اللجان البيداغوجية دون قيد أو ضغط.

يمكن الطالب أن يؤسس جمعيات طلابية ذات طابع علمي أو فني أو ثقافي أو رياضي طبقاً للتشريع الساري المفعول. والتي لا يحق لها أن تتدخل في التسيير الإداري للمؤسسات الجامعية خارج إطار التنظيم المعمول به.

2.4.2. الالتزامات

على الطالب أن يقدم معلومات صحيحة ودقيقة عند قيامه بعملية التسجيل، وأن يفي بالتزاماته الإدارية تجاه المؤسسة.

على الطالب احترام القانون الداخلي للمؤسسة والتنظيم المعمول بهما ومتى باعث الأخلاق والآداب الجامعية.

على الطالب احترام كرامة وسلامة أفراد الأسرة الجامعية

على الطالب احترام حق أفراد الأسرة الجامعية في حرية التعبير.

- يحظر إعاقة الأداء السليم للمؤسسة، ولا سيما إغلاق سبل الوصول إلى هيأكل التدريس والبحث.

- احترام حق جميع أفراد الأسرة الجامعية في الوصول إلى ممارسة أنشطتهم ووظائفهم.

- زيادة على ذلك، يجب عليه الظهور بهنداً يليق باحترام مهنته.

- على الطالب أن يتّصف بالحس المدنى في سلوكه داخل الحرم الجامعي وخارجـه.

- على الطالب الحفاظ على الأماكن والوسائل التي يتمُّ وضعها تحت تصرُّفه، واحترام قواعد الأمان والنظافة في المؤسسة كاملـها.

- على الطالب احترام نتائج لجان المداولات التي هي سيدة في أعمالها

- على الطالب ألا يلجأ أبداً إلى الغش أو سرقة أعمال غيره. وتستمد العقوبات المتـخذـة ضده من التنظيم المعـمولـ به ومن النـظامـ الداخـليـ لمـؤـسـسـةـ التـعـلـيمـ العـالـيـ. ويعود اتخاذـ هذهـ الإـجـراءـاتـ إـلـىـ المـجـلسـ التـأـديـبـيـ، وـيمـكـنـ أـنـ تـصـلـ العـقـوبـاتـ إـلـىـ الـطـردـ النـهـائـيـ مـنـ المؤـسـسـةـ.



3- الأخطاء والعقوبات-

تنبع العقوبات المنصوص عليها في هذا الميثاق من عدم الامتثال لقواعد الآداب أكثر من انتهاك المبادئ الأخلاقية ذاتها.

يمكن تصنيف ثلاثة (3) أنواع من العقوبات: بيداغوجية، وإدارية، وجنائية.

1.3. موظفو القطاع العام

1.1.3. الموظفون الدائمون

فيما يتعلق بالعقوبات المرتكبة من قبل الموظفين في القطاع العام (أساتذة - باحثون و أساتذة - باحثون - استشفائيون جامعيون وباحثون دائمون)، من الضروري الاستناد على الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المنشور في الجريدة الرسمية العدد رقم 46 المؤرخة في 16 جويلية 2006، والذي يحدد في المواد من 160 إلى 185 الأخطاء المهنية والعقوبات المتعلقة بها.

تم استكمال هذه المنظومة العامة بشكل مفيد من خلال القوانين الأساسية الخاصة بـ:

- الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي (المادتان 22 و 23 من المرسوم التنفيذي 129-08 المؤرخ في 3 ماي 2008، الجريدة الرسمية رقم 23 المؤرخة في 4 ماي 2008) :

- الأستاذ الباحث (المادة 24 من المرسوم التنفيذي 130-08 المؤرخ في 3 ماي 2008 المنـشورـ فيـ العـدـدـ 23ـ منـ الـجـرـيـدـةـ الرـسـمـيـةـ المؤـرـخـةـ فيـ 4ـ ماـيـ 2008ـ) ؛

- الباحث الدائم (المادة 31 من المرسوم التنفيذي 131-08 المؤرخ في 3 ماي 2008 المنـشورـ فيـ العـدـدـ 23ـ منـ الـجـرـيـدـةـ الرـسـمـيـةـ المؤـرـخـةـ فيـ 4ـ ماـيـ 2008ـ).



ومن الواضح في هذا المجال، أن العقوبات تتطلب تدخل اللجان التي ينص عليها وينظمها المرسوم التنفيذي رقم 20-199 المؤرخ في 25 جويلية 2020 والمتعلق باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ولجان الطعن واللجان التقنية في المؤسسات والإدارات العمومية، والمنشور في العدد 44 من الجريدة الرسمية المؤرخة في 30 جويلية 2020، من الصفحة 6 إلى 15.

1.1.1.3- بالإضافة إلى المخالفات المهنية المذكورة في النصوص أعلاه ، يجب أن يتلقى انتهاك القواعد المنصوص عليها في هذا الميثاق أيضًا عقوبة ملائمة ، تتناسب مع خطورة الخطأ المرتكب وبالفعل ، فمن الآن فصاعداً، فإن انتهاك القواعد الأخلاقية المكرسة في هذا الميثاق، يجب ألا يستمر دون عقاب ، مثل:

- التحرش النفسي (الأخلاقي) أو الجنسي، سواء من قبل الأساتذة أو الطلبة أو الأعوان التقنيين والإداريين،
- السلوك الجنسي،
- الامتناع عن أي تمييز على أساس المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي حالة أو ظرف شخصي أو اجتماعي آخر (وفقا للدستور الصادر في 30 ديسمبر 2020 وخاصة المادة 37 منه).
- خطاب الكراهية المتعلق بجميع أشكال التعبير التي تنشر أو تحرض أو تشجع أو تبرر التمييز أو تلك التي تعبر عن ازدراء أو إذلال أو عداء أو كراهية أو عنف.

يشكل انتهاك هذه القواعد خطأ من الدرجة الرابعة.

2.1.3- زيادة على ذلك، ووفقا للمادة 41 من القرار الوزاري المؤرخ في 30 أكتوبر 2016 ... "يسهر مدير المؤسسة الخاصة على احترام قواعد آداب وأخلاق المهنة الجامعية من قبل المستخدمين والطلبة".

3.1.3- قد تتعرض الأخطاء المهنية أيضًا لعقوبات بيداغوجية، والتي لا تظهر في النصوص المذكورة أعلاه ، مثل:

- المنع من التدريس؛
- الإقصاء من أي نشاط تعليمي؛
- الإقصاء من كل هيئة للتبسيير البيداغوجي والعلمي؛
- الإقصاء من لوائح التدريس أو المناوبة بالنسبة للاستشفائيين الجامعيين؛
- الإقصاء من اللجان التقييمية وأو المناقشة؛
- الإقصاء من الإشراف على المذكرات أو الأطروحات؛
- الحرمان من الاستفادة من التربصات العلمية -

4.1.1.3 - يمكن أن يترتب عن الأخطاء المهنية عقوباتٌ جنائية جزائية، والتي ورد ذكرها بشكل خاص في النصوص الثلاثة (3) الآتية:

- التشريع الخاص بحقوق المؤلف: الأمر رقم 05-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (العدد 44 الجريدة الرسمية المؤرخة في 24 جويلية 2003).

- الأحكام المتعلقة بالتحرش الجنسي: المادة 341 مكرر من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، المعدل والمتمم، المتضمن قانون العقوبات.

- القانون المتعلق بالوقاية من الفساد: القانون 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (العدد 14 من الجريدة الرسمية المؤرخة في 08 مارس 2006).



2.1.3 الأعوان المتعاقدون.

تخضع الأخطاء المهنية والعقوبات التأديبية لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 07-308 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 (المواد 59 إلى 68)؛ الجريدة الرسمية رقم 61 المؤرخة في 30 سبتمبر 2007.

2.3 موظفو المؤسسات الخاصة

تخضع مؤسسات التعليم العالي الخاصة بشكل خاص للنصائح التاليين:

1. القانون رقم 08-06 المؤرخ 23 فبراير 2008 المعدل والمتمم للقانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتضمن القانون العام التوجيهي للتعليم العالي (العدد 10 من الجريدة الرسمية المؤرخة 27 في فيفري 2008). والذي تضمن تتميم القانون الصادر سنة 1999 بعنوان IV مكرراً "التكوين العالي الذي توفره المؤسسات الخاصة"، في مواده 43 مكرر من 1 إلى 43 مكرر 14 وكذلك المواد 63 مكرر و 63 مكرر 1 و 63 مكرر. القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي عدد 24 من الجريدة الرسمية لسنة 1999 (معدل ومتتم بالقانون 08-06 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008 (عدد 10 من الجريدة الرسمية لسنة 2008).

2- قرار وزير التعليم العالي المؤرخ في 30 أكتوبر 2016 الذي يحدد دفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي (العدد 67 من الجريدة الرسمية المؤرخة في 13 نوفمبر 2016).

3.3 الطلبة

1.3.3 فيما يتعلق **بالطلبة** ، تُكرّس المخالفات والعقوبات والإجراءات التأديبية طبقاً لأحكام القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014 المنصور في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، لسنة 2014، الثلاثي الثاني ، بخصوص "إنشاء وتكوين وسير المجالس التأديبية داخل مؤسسات التعليم العالي".

2.3.3 . وفيما يتعلق بطلبة الدكتوراه على وجه الخصوص، فإنَّ ميثاق الأطروحة الملحق بقرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 961 المؤرخ في 2 ديسمبر 2020 الذي يحدد كيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها، يحدُّد التزامات طالب الدكتوراه ، وينصّ على التعهُّد باحترام الآداب والأخلاقيات الجامعية.

يحدد ميثاق الأطروحة هذا، أيضًا، مسؤوليات كلٍّ من المشرف على الأطروحة ومدير المخبر ورئيس لجنة التكوين في الدكتوراه.

3.3.3 . ودون الإخلال بتكييفها الجنائي، فبموجب المادة 13 من قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014، تشكُّل أخطاء من الدرجة الثانية،



- التحرش النفسي (الأخلاقي) أو الجنسي،
- السلوك الجنسي،
- مظاهر العنصرية والتمييز ضد المهاجرين أو على أساس الجنس أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية أو العرق أو الانتماء إلى أقلية، الأصول الاجتماعية المرض، العجز؛
- خطاب الكراهية المتعلق بجميع أشكال التعبير التي تنشر أو تحرض أو تشجع أو تبرر التمييز، أو تلك التي تعبّر عن ازدراء أو إذلال أو عداء أو كراهية أو عنف.

4.3.3 . تم استكمال المنظومة الجنائية وإثرائها بقانونين مهمَّين، تم نشرُهما في العدد 25 من الجريدة الرسمية المؤرخة في 29 أفريل 2020:

القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أفريل 2020 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما.

بهدف إخضاع الحياة العامة للقيم الأخلاقية ونشر ثقافة التسامح والحوار والقضاء على العنف في المجتمع. كما يعرف هذا القانون على وجه الخصوص، ولأول مرة، خطاب الكراهية وكذلك التمييز على النحو التالي:

* خطاب الكراهية: جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تشجع أو تبرر التمييز، وكذلك تلك التي تتضمن أسلوب الازدراء أو الإهانة أو العداء أو البغض أو العنف الموجهة إلى شخص أو مجموعة أشخاص على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحية.

* التمييز : كل تفرقة أو استثناء أو تقدير أو تفضيل يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحية، يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في المجال



السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة.

وهكذا، فإن خطاب الكراهية أو خطاب التفرقة يشكلان جرائم جنائية بالغة الخطورة.

- القانون رقم 20-06 المؤرخ 28 أفريل 2020 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، والذي تضمن

استحداث فصل جديد بعنوان "المساس بنزاهة الامتحانات والمسابقات"، ويتكون من المواد من 253 مكرر 6 إلى 253 مكرر 12.

ونظراً للأهمية القصوى لهذا الإجراء الجديد الذي ينبغي أن يكون معروفاً لدى جميع أفراد الأسرة الجامعية فإنه من المفيد إعادة التذكير به وإدراجه أدناه حتى لا يغفل عنه أحد أو ينساه

المادة 253 مكرر 6 : يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج، كل من قام، قبل أو أثناء الامتحانات أو المسابقات، بنشر أو تسريب مواضيع و/أو أجوبة الامتحانات النهائية للتعليم الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي أو مسابقات التعليم العالي أو التعليم والتكوين المهنيين والمسابقات المهنية الوطنية يعاقب بنفس العقوبات كل من يحل محل المترشح في الامتحانات والمسابقات المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 253 مكرر 7: تكون العقوبة الحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات والغرامة من 500.000 دج إلى 1000.000 دج، إذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في المادة 253 مكرر 6:

- من قبل الأشخاص المكلفين بتحضير أو تنظيم أو تأطير الامتحانات والمسابقات أو الإشراف عليها،
- من قبل مجموعة أشخاص،
- باستعمال منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات،
- باستعمال وسائل الاتصال عن بعد.

المادة 253 مكرر 8: تكون العقوبة السجن المؤقت من سبع (7) سنوات إلى خمس عشرة (15) سنة والغرامة من 700.000 دج إلى 1500.000 دج، إذا أدى ارتكاب الأفعال المذكورة في المادة 253 مكرر 6 إلى الإلغاء الكلي أو الجزئي للامتحان أو المسابقة.

***المادة 253 مكرر 9:** يعاقب على محاولة ارتكاب الجناح المنصوص عليها في هذا الفصل بنفس العقوبات المقررة للجريمة التامة.

***المادة 253 مكرر 10:** في حالة الإدانة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل، يمكن أن يعاقب الفاعل بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في المادة 9 مكرر 1 من هذا القانون (ملحوظة: تذكر المادة 9 مكرر 1 في فقرتها 4 الحرمان من حق التدريس أو إدارة مدرسة أو العمل في مؤسسة تعليمية كمدرس أو مدير أو مشرف).

***المادة 253 مكرر 11:** دون الإخلال بحقوق الغير حسن النية، يحكم بمصادرات الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل والأموال المتاحصة منها، وإغلاق الموقع الإلكتروني أو الحساب الإلكتروني الذي ارتكبت بواسطته الجريمة، أو جعل الدخول إليه غير ممكن، وإغلاق محل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكه.

***المادة 253 مكرر 12 :** يعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل وفقاً لأحكام هذا القانون.

4 - التوقيعات:

5 - التعهدات



1.5- نموذج رقم 1 (خاص بالموظفين)



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مجلس الآداب والأخلاقيات الجامعية

تعهّد

(النموذج رقم 1 خاص بالموظفين)

أنا الموقّع أدناه:
(حدد: مسؤول، أستاذ / باحث، إداري / تقني / عون مصلحة)
المؤسسة / الوزارة:

أصرح أنني قد اطلعت على ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية (نسخة 2023)،
وألتزم باحترام نصّه وروحه بشكل صارم في الظروف جميعها.

حرر بـ في

التوقيع



2.5- نموذج رقم 2 (خاص بالطلاب)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مجلس الآداب والأخلاقيات الجامعية

تعهّد

(النموذج رقم 2 خاص بالطلاب)

أنا الموقع أدناه: أنا الموقع أدناه:

مسجل (ة) بـ: مسجل (ة) بـ:

في المؤسسة: في المؤسسة:

أصرح أنني قد اطلعت على الأحكام المتعلقة بحقوق وواجبات الطالب على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية (نسخة 2023)، وألتزم باحترام نصه وروحه بشكل صارم في الظروف جميعها.

حرر بـ في حرر بـ في

التوقيع